أسعار السلع تواصل ارتفاعها مع تفاقم أوضاع الحرب

«الوطني»: الأسواق العالمية تأثرت سلباً بعد سيطرة روسيا على أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا

إضافة 678 ألف وظيفة إلى الاقتصاد الأمريكي مقابل توقعات بزيادة قدرها 407 آلاف وظيفة فقط

الحرب الروسية الأوكرانية تفرض واقعها على أداء الأسواق

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن الإدانات الدولية وفرض العقوبات لم تساهم في ردع روسيا التي تواصل احكام قبضتها وتصعيد هجماتها على أوكرانيا. وتسبب حريق في المنطقة الشرقية، بالقرب من أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، في دق ناقوس الخطر والتحذير من مخاوف تلوث إشعاعي قبل التمكن من إخماده والتأكد من سلامة محطة الطاقة. كما اتجهت دول كبرى وشركات عملاقة اختارت المشاركة في عزل روسيا وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على النخب الروسية والبنوك الكبرى، وأوقفوا العمليات التجارية او تخارجوا منها للحد من قوة روسيا مالياً. وفي إطار المساعي الرامية لتجنب إعاقة النمو الاقتصادي وتأجيج التضخم، لم يتم فرض حظر على النفط والغاز. بينما فشلت المساعي الدبلوماسية المتواصلة في إيجاد حل لوقف إطلاق النار.

وأدى إطلاق أحدث حزمة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا على روسيا في انهيار الروبل الروسي وشل حركة بورصة موسكو التي تم إغلاقها منذ يوم الاثنين الماضي. وتراجع الروبل إلى نحو 121 مقابل الدولار الأمريكي، مما دفع البنك المركزي الروسي إلى رفع أسعار الفائدة من 9.5 % إلى 20 % لمنع نقص السيولة في البنوك.

التهديدات النووية تفتك بأسواق العملات

أدت التطورات الحربية المتصاعدة وحالة عدم اليقين التي تتردد أصداؤها في الاقتصادات العالمية لزيادة الطلب على الدولار الذي تصدر كافة اصول الملاذ الآمن. بينما أدى التقارب الجغرافي من منطقة الحرب إلى التأثير على العملات الأوروبية. وتحمل اليورو تبعات الهجرة الجماعية للاجئين الأوكرانيين إلى المنطقة مما أدى الى تزايد الضغوط لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.0926 على الرغم من التعليقات المطمئنة بشأن سلامة المحطة النووية. كما انخفض الجنيه الإسترليني بشدة ليصل إلى محيط 1.3220. من جهة أخرى، أدى التدافع على تأمين السيولة إلى منافسة بين الدولار وعملات الملاذات الآمنة مثل الين الياباني والفرنك السويسري. مؤديا لنزول الين الياباني تحت حاجز 115.00، في حين انخفض الفرنك السويسري إلى ما دون 0.9170. وأدى الارتفاع الكبير في اسعار السلع في تعزيز سعر الدولار الاسترالي المرتبط بالسلع وتخطيه حاجز 0.7300.

شح الإمدادات الناجم عن المخاوف

انضمت أسعار السلع إلى بيانات التضخم التي تخطت المستويات القياسية بصفة عامة في ظل التهديدات التي فرضتها الحرب على العرض الذي يعاني بالفعل من ظروف السوق المتقلبة. ونظراً لأن المحادثات الأمريكية الإيرانية لم تتوصل إلى نتائج بعد، وعدم زيادة الأوبك وحلفائها لحصص الإمدادات، وتجنب الشركات لصادرات النفط الروسية، أدى ذلك إلى قيام الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين بالموافقة على الإفراج عن مخزونات الطوارئ في مواجهة تهديدات الإمدادات. ولم تفلح جهود السيطرة على المخاوف في تهدئة وتيرة صعود أسعار النفط وابقائها دون مستوى 100 دولار للبرميل. كما شهدت اسعار الذهب تقلبات على نطاق واسع، إذ تخطت مستوى 1،900 دولار للأوقية على خلفية تزايد الطلب على أصول الملاذ الآمن والتحركات الحذرة التي اتبعتها البنوك المركزية لمواجهة التضخم. وارتفع سعر القمح ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 14 عاماً متخطياً 10 دولارات للبوشل وذلك نظراً لأن ربع الصادرات العالمية تقريباً مهددة بالحرب.

ازدهار اقتصادي، وضرورة التخطيط بدقة للمستقبل

سار الاقتصاد الأمريكي في رحلة التعافي الاقتصادي القوية كما أكدت أحدث بيانات مؤشرات مديري المشتريات للقطاعين الصناعي والخدمات والتي تشير إلى نمو الاقتصاد في فبراير. بالإضافة إلى ذلك، فإنه وعلى الرغم من نقص العمالة، أدى انخفاض حالات الإصابة بالفيروس وتخفيف القيود إلى استمرار ازدهار سوق العمل. حيث أضاف الاقتصاد الأمريكي 678 ألف وظيفة جديدة في فبراير مقابل توقعات بزيادة قدرها 407 ألف وظيفة فقط، وخفضت الزيادة معدل البطالة إلى 3.8 % بعد أن شهد ارتفاعاً هامشياً في بداية العام.

وكشف التقرير الصادر عن مكتب إحصاءات العمل يوم الجمعة استقرار نمو الأجور الشهرية، ولكن مع قفزة متوسط الدخل في الساعة بنسبة 0.6 % في يناير، فقد ارتفعت الأجور في الساعة بنسبة 5.1 % مقارنة بالعام الماضي. وتدعم تلك البيانات قرارات الاحتياطي الفيدرالي للمضي قدماً في تطبيق سلسلة من رفع أسعار الفائدة هذا العام.

إلا انه على الرغم من ذلك، أكدت الشهادة الأخيرة لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول على التحرك بوتيرة حذرة لرفع أسعار الفائدة مع التركيز عن كثب على تداعيات الوضع الحالي على الاقتصاد. وقال للمشرعين الأمريكيين يوم الأربعاء أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي مستعد للمضي قدما في سلسلة من رفع أسعار الفائدة بداية من شهر مارس على الرغم من ضبابية التوقعات الاقتصادية بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. وأكد باول دعمه لرفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع البنك المركزي في مارس، حيث عرض قضية تشديد السياسة النقدية وسط التوترات الجيوسياسية المتزايدة. وقال إنه يتوقع "سلسلة" من رفع أسعار الفائدة هذا العام، كما ألمح إلى أنه قد يستمر رفع أسعار الفائدة لاحقاً إذا لم تهدأ وتيرة التضخم بدرجة كافية. كما قال باول: "المحصلة النهائية أننا سنمضي قدماً، ولكن بحذر بينما نتابع تداعيات حرب أوكرانيا على الاقتصاد". وما تزال توقعات الاحتياطي الفيدرالي تشير إلى اعتدال وتيرة التضخم هذا العام مع انحسار التفاوت الحاد بين العرض والطلب، إلا ان باول قال إنه "غير قادر" على التنبؤ بموعد حدوث ذلك.

وبجانب خطط رفع أسعار الفائدة، سيبدأ الاحتياطي الفيدرالي أيضاً في تقليص الميزانية العمومية البالغة 9 تريليونات دولار. وعلى الرغم من عدم توافر أي تفاصيل حتى الآن حول موعد بدأ العملية ووتيرة تنفيذها، إلا ان باول اقترح يوم الأربعاء جدولاً زمنياً مدته 3 سنوات تقريباً لتقليصها إلى المستويات التي "يجب أن تصل إليها".

وتقوم الأسواق الآن بتسعير 5 زيادات فقط لأسعار الفائدة على مدار العام بمقدار ربع نقطة لكل زيادة، مقارنة للتوقعات برفعها بواقع 6 مرات التي كانت قد سعرتها الأسواق قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، سيتم الإعلان عن بيانات مؤشر أسعار المستهلك لشهر فبراير ومؤشر أسعار المستهلك الأساسي، هذا بالإضافة إلى مؤشر ثقة المستهلك.الأسواق تحت رحمة تطورات الحرب

تذبذبت الأسواق في ظل تمزقها ما بين التهديدات والآمال والتفكير في إمكانية تبني الاحتياطي الفيدرالي لمسار أقل تشدداً في رفع أسعار الفائدة. إذ تراجعت مؤشرات ستاندرد أند بورز 500 وناسداك 100 وداو جونز يوم الجمعة نظراً لتأثير التطورات وتصاعد القلق في أوكرانيا على المعنويات، وأنهى مؤشر ستاندرد أند بورز 500 تداولات يوم الجمعة منخفضاً بنسبة 0.79 %، بينما تراجع مؤشر ناسداك 100 بنسبة 1.66 %، وفقد مؤشر داو جونز نسبة 0.53 % من قيمته. وأدى تراجع الطلب على عوائد سندات الخزانة إلى تقليص الفوارق بين عوائد السندات طويلة وقصيرة الأجل، مما يشير إلى إمكانية تباطؤ النمو الاقتصادي. حيث انخفض العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى 1.73 % بينما انخفض العائد على السندات لأجل عامين إلى 1.48 %.

تحطم السلام وتهديد النمو الاقتصادي

في الجهة المقابلة من المحيط الأطلسي، أسفرت الحرب عن أزمة إنسانية حيث بدأ المدنيون من أوكرانيا في البحث عن ملاذ آمن والنزوح إلى دول الجوار. وارتفعت أسعار الغاز بنسبة 60 % مع تجنب التجار التعامل مع الموردين الروس. وواصل مؤشر يورو ستوكس تراجعه في ظل تصاعد وتيرة الحرب، حيث سعى المستثمرون للأصول الآمنة في ظل مواجهة الحرب المتصاعدة في أوكرانيا واستيلاء روسيا على محطة نووية كبيرة. وأنهى مؤشر يورو ستوكس جلسة تداول يوم الجمعة منخفضا بنسبة 3.6 %.

واستمر ارتفاع التضخم في منطقة اليورو، إذ سجلت مؤشرات أسعار المستهلك في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا مستويات أعلى مما كان متوقعاً. وارتفعت أسعار المستهلكين في منطقة اليورو بنسبة قياسية بلغت 5.8 % في فبراير، وتزايدت توقعات التضخم السنوي لمنطقة اليورو عن شهر فبراير مقابل 5.1 % في يناير، كما كانت أعلى من المتوسط المتوقع البالغ 5.4 %. وباستثناء العناصر المتقلبة مثل الطاقة والمواد الغذائية، ارتفع معدل التضخم الأساسي من 2.3 % في يناير إلى 2.7 % في فبراير. ووصف نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لويس دي جويندوس معدل التضخم لشهر فبراير بأنه "مفاجأة سلبية" وتوقع أن تساهم الحرب في أوكرانيا باشعال الأسعار والتأثير سلباً على النمو. كما تحسنت معدلات البطالة، إذ وصلت إلى 6.8 % مقابل 6.9 %. ومن المتوقع صدور المزيد من البيانات الاقتصادية (الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة) على مدار الأسبوع قبل اجتماع البنك المركزي الأوروبي يوم الأربعاء، حيث يحتمل تعديل التوقعات الاقتصادية مع مراعاة تداعيات الحرب على الاقتصاد إلى جانب اتخاذ قرار بشأن تحركات سعر الفائدة.توقعات متباينة على صعيد السياسات النقديةعلى عكس جارتها نيوزيلندا التي رفعت أسعار الفائدة مؤخراً، أبقت أستراليا سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى 0.10 % استجابة لأوضاعها الاقتصادية الحالية. وعلى الرغم من نمو مبيعات التجزئة بنسبة 1.8 % مقارنة بمعدل 0.3 % المتوقع، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الفصلي جاء أقل هامشياً من المتوقع بوصوله إلى 3.4 % مقابل نسبة 3.5 % المتوقعة، إلا انه كان أفضل بكثير من الانخفاض السابق البالغ 1.9 %. ومن المقرر أن يدلي محافظ البنك الاحتياطي الأسترالي، فيليب لوي، بشهادته في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ارتفاع قياسي لأسعار المستهلك بمنطقة اليورو وصل إلى 5.8 في المئة خلال فبراير

«ديليفرو» تطلق خدمة الاشتراك الشهري للتوصيل المجاني

أعلنت ديليفرو، إحدى شركات توصيل الطعام الرائدة في الكويت، عن إطلاق خدمة ديليفرو بلس الجديدة، وهي خدمة اشتراك للتوصيل المجاني غير المحدود، متاحة للعملاء في الكويت. ديليفرو بلس هي خدمة عضوية جديدة تتيح للمشتركين الحصول على توصيل مجاني غير محدود لجميع طلبات الطعام والقهوة والبقالة عند الطلب بقيمة 5 د.ك أو أكثر، مقابل 3.500 د.ك شهريًا فقط. اعتبارًا من اليوم، أصبحت هذه العضوية متاحة لجميع العملاء الذين قاموا بالتسجيل، مع حصول كل عضو جديد أيضًا على فترة تجريبية مجانية لا تقل عن 30 يومًا. ومن الجدير بالذكر أن ديليفرو بلس هي حاليًا منصة توصيل الطعام الوحيدة في الكويت التي تقدم خدمة عضوية لعملائها. يأتي إطلاق الخدمة الجديدة كجزء من التزام ديليفرو الكويت المستمر بتعزيز تجربة العملاء وصناعة الأغذية المحلية. يستفيد مشتركو بلس أيضًا من عروض المطاعم الحصرية في أحيائهم.وحول هذا، قالت سهام الحسيني، المدير العام لشركة ديليفرو في الكويت: "ديليفرو بلس هي خدمة رائعة نفخر بإطلاقها في السوق الكويتي. بصفتها خدمة عضوية توصيل الطعام الوحيدة في السوق، ستساعد ديليفرو بلس عملائنا على توفير المزيد من المال أثناء الاستمتاع بالمزيد من الطعام والقهوة ومحلات البقالة التي يحبونها. كما يسعدنا أن نقدم لعملائنا خطة عضوية تقدم قيمة أفضل مقابل المال، وتكافئ عملائنا على ولائهم. علاوة على ذلك – سيستفيد عملاؤنا أيضًا من العروض الترويجية والمكافآت والعروض الحصرية من مطاعمهم المفضلة. كل ذلك مع تقريبًا) خلال الشهرين الأولين من التسجيل!

وأضاف أحد عملاء ديليفرو المخلصين: "أعتمد على خدمات مثل ديليفرو لوجباتي اليومية، لأن الحياة في الكويت تميل إلى أن تكون مزدحمة. في الوقت الحالي، أطلب وجبتي الإفطار والغداء 5 أيام في الأسبوع من ديليفرو، إضافة إلى طلبات القهوة بين الحين والآخر. ومع إمكانية العضوية في ديليفرو بلس، يمكنني توفير أكثر من 25 دينارًا كويتيًا شهريًا. لقد ساعدني هذا في وضع ميزانية للإنفاق على الطعام ولا داعي للقلق بشأن إنفاق الكثير على تكاليف التوصيل. أنا سعيد جدًا لأن هذه الميزة متاحة الآن – ستساعد بالتأكيد الأشخاص الذين لديهم جداول عمل مزدحمة مثلي!"

اعتبارًا من اليوم، سيرى العملاء في الكويت خيار الاشتراك في خدمة ديليفرو بلس عند الخروج أو في قسم "الحساب" في التطبيق والموقع الإلكتروني.

سهام الحسيني

«بوبيان» يوقع اتفاقية مع «إمباور» لدعم المشاريع في قطاع التجارة الرقمية

أعلن بنك بوبيان عن توقيع اتفاقية شراكة مع إمباور (Empower)، المتخصصة في دعم وتمكين أصحاب الأعمال والشركات الناشئة في قطاع التجارة الرقمية؛ لتسهيل إجراءات نقل وتخزين البضائع وذلك في إطار استراتيجية البنك الخاصة، بالتعاون مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الرقمية لتقديم أفضل الخدمات لعملائه.

بحسب بيان للبنك تلقى "مباشر" نسخته، أمس الأحد، قال المدير التنفيذي لإدارة مصرفية الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة، زيد السعدون، إن هذه الاتفاقية تأتي في إطار سعي البنك الدائم لدعم عملائه من أصحاب الأعمال من الأفراد والشركات ومنحهم العديد من المزايا التي يمكن أن تساهم في نمو أعمالهم وتحقيق مستويات إنتاجية عالية لمواكبة آخر التطورات في مجال التجارة الرقمية لتحفيز بيئة الأعمال.

وأضاف السعدون أن شركة "إمباور" تعد من الشركات الكويتية المتخصصة في توفير الخدمات اللوجستية لاسيما لأصحاب الأعمال والشركات الناشئة في مجال التجارة الرقمية الأمر الذي يُظهر مدى تفوق البنك في دعم المشاريع لتواكب التطور العالمي وتيسير مفهوم التجارة الرقمية للعملاء وخاصة بعد ما حققته من مكاسب عديدة في ظل تطورات أزمة فيروس كورونا (كوفيد19–).

وحول مضمون الاتفاقية، أوضح السعدون أنها تستهدف عملاء بنك بوبيان من الإدارة المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحاليين؛ حيث سيتمتعون بالعديد من المزايا والخصومات عند التعاقد مع "إمباور"، مؤكداً أنها تمتلك حزمة متكاملة من الخدمات اللوجستية التي سيحصل عليها عميل بوبيان بمجرد التعاون معها.

ونوه أنه من خلال هذا التعاون سيتمكن عميل بنك بوبيان من إدارة متجره الإلكتروني دون أي عناء بالعديد من الترتيبات اللوجستية؛ حيث تقوم "إمباور" بتوفير خدمة تخزين البضائع خلال مواقع مخازنها المنتشرة في الكويت بجانب تجهيز الطلبات وشحنها وتسلمها وتوصيلها للعميل إلى جانب وجود مدير تقني يتولى مهمة إدارة وتسويق المتجر بكامل عملياته التقنية.

وأضاف "سيحصل عملاء بوبيان على مزايا عديدة أبرزها الخصم المباشر على كافة الخدمات التي تقدمها الشركة إلى جانب المزايا الأخرى التي تتعلق بخدمات الشركة".

من جانبه أعرب بشار الناهض الرئيس التنفيذي في "إمباور" عن شكره لبنك بوبيان على دعم الشركة من خلال توقيع الاتفاقية التي تهدف إلى دعم ومساندة عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي عمل في قطاعات التجارة الإلكترونية والرقمية المختلفة وهو ما يؤكد الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنك.

وأضاف الناهض: "نفخر بتعاملنا مع واحدة من أهم المؤسسات المالية التي تفوقت في السنوات الأخيرة في مجال الخدمات الرقمية هو ما يتوافق مع توجهات (إمباور) واستراتيجيتها القائمة على خدمة أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة".